النظام السوري يهاجم السويداء للالتفاف على «هدنة الجنوب»

الجربا: لا نستبعد وصول قوات مصرية إلى سوريا

قوات النظام السوري

رئيس ئيار الغد السوري أحمد الجربا

دمشق – «وكالات»: تشير معلومات إلى أن الجامعة العربية تبحث إرسال قوات فصل عربية إلى سوريا، فيما قال رئيس تيار الغد السوري، أحمد الجربا، إنه «إذا تم التوافق على إرسالها، فستكون مصر ممثلة ضمن هذه القوات».

وأكد الجربا، أنه «يرحب بوجود قوات مصرية على خطوط التماس في سوريا، لكن إرسال قوات فصل في بعض المناطق «قرار يخص قيادتها». ولم يتم التباحث في هذا الشأن، وإذا «تم التوافق على إرسال قوات فصل عربية، ستكون مصر ممثلة ضمن هذه القوات».

وأضافت الصحيفة، أن «هذه الخطوة تحتاج إلى توافق عربي أولاً، وموافقة صريحة من جانب قوى دولية فاعلة، وهو لن يكون عصياً في ظل إدراك غالبية الدول أن هناك أخطاءً ارتكبت أدت إلى هذه النتيجة التي سمحت لطهران بالتحكم في مفاتيح رئيسية في دول عربية عدة، وتقهم قوى دولية مؤثرة أن هيمنة إيران خطر إقليمي يجب وقفه».

ونقلت الصحيفة عن المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية بالقاهرة، اللواء نصر سالم، أن «أي مشاركة لقوات الجيش المصري في سوريا لن تحدث إلا تحت راية الأمم المتحدة وبموافقة دولية، وضمن قوات عربية تشارك على نقاط التماس بين القوى المتنازعة هناك».

وأثنى الجربا في المؤتمر الذي عقده أمس بالقاهرة، على الوساطة المصرية وإتمام اتفاقي الغوطة الشرقية ثم شمالي حمص مؤخراً، وقال إن علاقتها(مصر) بروسيا ساهمت كثيرا في تذليل أي عقبات، ملمحا إلى مباركة الولايات المتحدة لهذه الجهود».

وبحسب مراقبين، فإن «القاهرة لديها استعداد لتوسيع نطاق دورها السياسي بالتفاهم والتعاون مع موسكو، والاستفادة من ميزة عدم انخراطها في المعارك التي دارت في ربوع سوريا خلال السنوات الماضية، وموقفها الذي لم يتغير في الحفاظ على وحدة الدولة السورية وجيشها وتحقيق تطلعات قوى المعارضة المعتدلة في التسوية السياسية».

من ناحية أخرى يشن النظام السوري والميليشيات الموالية له، هجوماً على مناطق سيطرة فصائل المعارضة في السويداء، في محاولة منه للالتفاف على هدنة الجنوب والتوغل للوصول إلى الحدود مع الأردن، بحسب مصادر في المعارضة.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، في وقت سابق، بأن النظام وحلفاءه «شنّوا هجوماً واسعاً على بادية السويداء، بغية استعادة مناطق كان النظام خسرها في وقت سابق لصالح الفصائل».

فيما حذّرت الفصائل المنتشرة على محاور القتال في «الجبهة الجنوبية»، أنها لن تبقى مكتوفة أمام الهجمات التي يشنها النظام في ريف السويداء، والقصف الذي تتعرّض مناطق الغوطة الشرقية، وفقاً لما أوردته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، اليوم الأحد.

وأشار المرصد، إلى أن قوات النظام «تمكنت من التقدم في محور الضبيعية وتلة الأسدية وبئر الرياح، ونقاط أخرى في محور بئر الحردية وتل الحريبة». وقال إن الاشتباكات «ترافقت مع قصف واستهدافات متبادلة، ما أسفر عن سقوط خسائر البشرية بين طرفي القتال».

وفي المقابل، نقلت الصحيفة عن مصدر عسكري في قوات «أحرار العشائر» التي ترابط في ريف السويداء الشرقي، أن «ثوار أحرار العشائر، وجيش أسود الشرقية حققوا تقدما ميدانيا، واستعادوا السيطرة على نقاط عدّة في معركة شرسة، أدت إلى مقتل عدد كبير من عناصر الميليشيات الإيرانية، وعناصر من الحزب القومي السوري الاجتماعي».

ومن جهته، أوضح القائد العسكري لـ«قوات أهل السنة»، العقيد الطيار نسيم أبو عرّة، أن «المعارك تحصل على الشريط الحدودي شرق مدينة السويداء، تتبع لمنطقتي الثعلة والزلف، وهما الامتداد الشرقي باتجاه البادية».

ومع غياب الضمانات الحقيقية التي تفرض على النظام التزام وقف النار في مناطق «خفض التصعيد»، قال العقيد أبو عرّة: «نحن في الجبهة الجنوبية، إذا بقي هذا الهجوم على شرقي السويداء، واستمرّ القصف على الغوطة الشرقية، لن نبقى مكتوفي الأيدي».

وأضاف أن «هناك معلومات عن تحرّك للفرقة الأولى (التابعة للنظام) باتجاه حمص، وإذا حاول النظام الالتفاف من منطقة القريتين، وطوّر هجومه باتجاه الجنوب، لن نبقى صامتين، وعندها تصبح الهدنة ساقطة ولا لزوم لها».

من جهة أخرى قتل 10 على الأقل من قوات النظام السوري في هجوم معاكس شنّه مسلحو تنظيم داعش على مواقعهم في الأطراف الشرقية لمدينة السخنة وسط سوريا.

وقال قائد ميداني يقاتل مع القوات الحكومية، أمس الأحد، إن «مسلحي داعش هاجموا بثلاث عربات مفخخة بعد منتصف الليلة الماضية المواقع المتقدمة للجيش في الأطراف الشرقية لمدينة السخنة في محاولة يائسة لاستعادتها، بعد أقل من 5 ساعات على قرارهم منها».

وأضاف أن «الهجوم المعاكس للتنظيم باء بالفشل ولم يتمكن من دخول المدينة، لكنه أقر في الوقت نفسه بسقوط 10 قتلى على الأقل في صفوف القوات الحكومية وعدد من الجرحى».

وكانت القوات الحكومية تمكنت، أمس السبت، من دخول مدينة السخنة بعد معارك عنيفة مع مسلحي داعش الذين اضطر المئات منهم إلى الفرار شرقا باتجاه دير الزور، حيث أكد قائد ميداني أن «القوات لم تثبت نقاطها داخل المدينة بشكل كامل في حين يتحضر خبراء الألغام لتمشيطها».

وأفاد القائد بأنه «لا وجود لمسلحي داعش داخل المدينة منذ أمس باستثناء بعض القناصين المنتشرين في عدد محدود من الأبنية، حيث يتعامل مقاتلو القوات الحكومية معهم وتأمين عمل خبراء الألغام في تمشيط المدينة».

وتوقع القائد أن «يتم تأمين المدينة بشكل كامل خلال الساعات القليلة القادمة بعد تفكيك الألغام والعبوات الناسفة وقتل القناصين».

يشار إلى أن القوات التي سيطرت على مدينة السخنة يشكل الفيلق الخامس عمادها الرئيس إلى جانب مقاتلي العشائر الذين لعبوا دورا بارزا في جميع معارك البادية السورية، ولا سيما معركة تحرير تدمر.

ويضم الفيلق الخامس مقاتلين سوريين بإشراف ضباط روس وتمويل وتسليح كامل من روسيا التي شكلت الفيلق قبل نحو عام من الآن، ليكون قوتها الضاربة في الأراضي السورية.

كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن جيش النظام سيطر على مدينة السخنة، وهي آخر معاقل لتنظيم داعش في محافظة حمص.

وتكتسب منطقة السخنة الواقعة في ريف حمص الشرقي، وتبعد عن تدمر الأثرية قرابة الـ70 كم، أهمية ثلاثية الأبعاد، فهي من جهة تعتبر مفتاحا لمحافظتي دير الزور والرقة، وكذلك هي منطقة غنية بالغاز، وكذلك تسكنها قبائل عربية متعددة.

وكان المرصد السوري أعلن سابقاً أن قوات النظام السوري والمدعومة بمسلحين غير سوريين، فشلت بالدخول إلى السخنة، مؤكدا أن عناصر «داعش» التي لا تزال تقاوم النظام وميليشياته الإيرانية هم من أهل المدينة الذين يرفضون الانسحاب أو تسليم سلاحهم، وأنهم «اختاروا القتال إلى النهاية».

من جانب آخر أحرز الجيش السوري تقدماً في بعض المناطق وسط وشمال البلاد، واقترب من محافظة دير الزور المهمة التي يسيطر عليها تنظيم داعش، بسحب المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأحد.

وأشار المرصد إلى «تقدم مهم» في جنوب مدينة الرقة للجيش الذي لم يعد يفصله سوى أقل من 4 كم عن مدينة معدان، التي تعد آخر مدينة يسيطر عليها التنظيم في محافظة الرقة.

ويسيطر التنظيم على غالبية محافظة دير الزور، باستثناء جزء صغير من المدينة التي تحمل الاسم نفسه والمحاصر منذ 2015.

ويشن الجيش السوري هجوماً في جنوب الرقة باتجاه دير الزور بشكل منفصل عن هجوم بدأته قوات «قسد» وهي تحالف من مقاتلين أكراد وعرب تدعمه واشنطن، لطرد التنظيم المتطرف من الرقة.

كما تمكن الجيش وبدعم من حليفه الروسي، ليل السبت الأحد، من السيطرة على السخنة بحمص، هي آخر مدينة يسيطر عليها تنظيم داعش في محافظة حمص.

وتمهد السيطرة على السخنة الطريق لمهاجمة داعش بشرق سوريا، إلا أنه لم يصدر تأكيد رسمي من الحكومة السورية حول استعادة السيطرة على المدينة.

وتندرج السيطرة على السخنة في إطار الهجوم الذي بدأ الجيش السوري في مايو(أيار) من أجل استعادة السيطرة على البادية السورية الصحراوية الشاسعة التي تمتد بين دمشق ودير الزور.

وأفاد المرصد، عن مقتل 64 عنصراً من داعش على الأقل السبت خلال معارك وقصف جوي في البادية، بينهم 30 في السخنة.

عشرات المستوطنين المتطرفين يقتحمون المسجد الأقصى

متطرفون داخل المسجد الأقصى

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين، أمس الأحد، باحات المسجد الأقصى المبارك تحت حراسة مشددة من عناصر الوحدات الخاصة في جيش وشرطة الاحتلال الإسرائيلي، وقاموا بجولات استفزازية في ساحاته وسط احتجاجات المصلين المسلمين.

وقالت مصادر في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس لـ24 إن نحو 115 مستوطنا متطرفا اقتحموا المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، وقاموا بجولات استفزازية تحت حراسة من الشرطة الإسرائيلية.

وكانت جماعات دينية متطرفة دعت إلى تكثيف اقتحامات المسجد الأقصى المبارك، ردا على ما اعتبروه هزيمة حكومة الاحتلال أمام المقدسيين، وإزالة البوابات الحديدية والإجراءات التي فرضتها في محيط مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى.

مقتل وإصابة 15 عنصراً من «داعش» بقصف جوي قرب كركوك

بغداد – «وكالات»: ذكرت مصادر أمنية عراقية السبت، أن 7 عناصر من تنظيم داعش قتلوا وأصيب 8 آخرين، في قصف لطيران التحالف الدولي استهدف مقرا للتنظيم شمال غربي كركوك (250 كم شمالي بغداد).

وقالت المصادر، إن «مجموعة من عناصر داعش حاولت الاقتراب اليوم من مناطق التماس لقوات البيشمركة الكردية قرب قرية كبيبه في قضاء الديس شمال غربي كركوك وتم معالجتها بقصف جوي لطيران التحالف الدولي مما أدى إلى مقتل 7 وإصابة 8 من عناصر داعش الإرهابي».

نبيل عمرو يطرح مبادرة من 5 نقاط للخروج من الأزمة السياسية

عباس: القدس العاصمة الأبدية لفلسطين ولا نقبل غير ذلك

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

رام الله – «وكالات»: أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس السبت، أن القدس هي «العاصمة الأبدية لدولة فلسطين»، مشدداً على عدم التنازل عن ذلك.

وقال عباس إبان استقباله في رام الله وفداً من الفعاليات الفلسطينية في شرق القدس، إن «القيادة الفلسطينية مستمرة في قراراتها الأخيرة التي اتخذتها خلال معركة القدس في إشارة إلى تجميد الاتصالات مع إسرائيل».

وأضاف أن «القيادة الفلسطينية لبت نداء المقدسيين وستبقى كذلك»، مشيداً بحكمة المقدسيين وإرادتهم وشجاعتهم وصمودهم في مواجهة إجراءات إسرائيل الأمنية الشهر الماضي.

واعتبر عباس أن أهل القدس «حققوا نصراً»، مضيفاً: «علينا الحفاظ على النصر الذي تحقق في القدس من أجل نصر آخر وخطوة أخرى». وتابع «إننا جميعاً مرابطون في القدس والأقصى وفي أرض الرباط، والخطأ الذي ارتكبناه عام 1948 لن يتكرر».

ومن جهة أخرى، أعلن عباس الاستمرار في وقف تحويل المخصصات المالية لقطاع غزة تدريجياً ما لم تلتزم حركة حماس الإسلامية باستحقاقات المصالحة، منها جهات بالسعي لإدامة انفصال قطاع غزة حتى لا تقوم دولة فلسطينية.

وطالب عباس مجدداً حركة حماس بإلغاء سيطرتها على قطاع غزة المستمرة منذ 10 أعوام وإلغاء لجنتها الإدارية التي تتولى إدارة الوزارات والمؤسسات الحكومية في قطاع غزة، وأكد على الاستمرار في السعي لإنهاء الانقسام الفلسطيني بالطرق السلمية عبر التوجه لانتخابات رئاسية وتشريعية عامة.

كما تعهد عباس بمواصلة وقف التحويلات المالية إلى غزة ما دفع حركة حماس التي تسيطر على قطاع بإنهامه بأنه يحاول «عزل» القطاع.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية (وفا) عن عباس قوله مساء السبت «سنستمر في وقف تحويل المخصصات المالية لقطاع غزة تدريجيا ما لم تلتزم حركة حماس باستحقاقات المصالحة».

وأضاف عباس في كلمة أمام الثلث من المقدسيين الذين حضروا إلى مقر الرئاسة في رام الله «منذ ما قبل الانقلاب ندفع مليار ونصف مليار دولار سنويا (50 في المئة من الميزانية) لقطاع غزة» في إشارة إلى سيطرة حماس عام 2007 وطرد السلطة الفلسطينية منه.

وأكد عباس «لن نسمح بأن يستمر هذا. إما أن تسير الأمور كما يراد لها وكما هي الحقيقة، وإما أن نستمر بخصم هذه الأموال التي أصبحت حراما على حركة حماس».

واعتبرت حماس التي تسيطر على القطاع في بيان أن تصريحات عباس «الهجومية» تعد «نسفاً لجهود المصالحة وتكشف عن دوره التكاملي والمتقاطع مع العدو الصهيوني في عزل غزة وحصارها».

وأضافت الحركة أن حماس «لن تنجر وراء هذه المهاترات وستعمل على إنجاح كل الجهود المبذولة لتحقيق طموحات (الشعب) في تحقيق الوحدة وإنجاز المصالحة».

وأحالت الحكومة الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله في مطلع يوليو أكثر من ستة آلاف من موظفيها في قطاع غزة إلى التقاعد المبكر. وكانت قبل فترة توقفت عن دفع فاتورة الكهرباء التي تؤمنها إسرائيل لتغذية القطاع، ما دفع الدولة العبرية إلى خفض الامدادات بالتيار الكهربائي.

كما أعلنت الحكومة في أبريل خفض رواتب موظفيها في قطاع غزة.

وجاءت هذه الإجراءات في إطار ضغوط إثر إعلان حماس في مارس «لجنة ادارية» خاصة لتشؤن قطاع غزة تألفت من سبعة أعضاء.

وحصلت القطيعة بعد أن فازت حماس في انتخابات 2006 التشريعية. إلا أن المجتمع الدولي رفض قبول حكومة حماس وطالب الحركة أولاً بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقات بين الفلسطينيين والقادة الإسرائيليين، وتطور الأمر إلى تفرد حماس بالسيطرة على قطاع غزة بعد مواجهة دامية مع القوات الموالية لعباس.

ووقعت حركتا فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحماس اتفاق مصالحة وطنية في أبريل 2014، تلاه تشكيل حكومة توافق وطني. إلا أن حركتي حماس وفتح اختلفتا في تسوية خلافاتهما، ولم تنضم حماس عملياً إلى الحكومة.

من جانب آخر طرح عضو المجلس الوطني الفلسطيني والقيادي في حركة فتح نبيل عمرو، مبادرة سياسية جديدة تحتوي على خمس نقاط، وتهدف للخروج من الأزمة السياسية الراهنة التي تمر بها القيادة الفلسطينية.

ووجه عمرو المبادرة عبر رسالة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقال فيها إن «المبادرة نتاج دراسة معمقة للواقع الفلسطيني، ولسلسلة مشاورات مع عدد من أعضاء المجلس الوطني، والفعاليات السياسية والاجتماعية في الوطن والشتات».

وأضاف: «بعد تأكدي من وصولها اليكم سأنشرها كمبادرة باسمي من موقعي كعضو في المجلس الوطني، ووفق رؤيتي فلا ينقذ وضعنا الداخلي والعام، إلا العودة إلى منظمة التحرير، التي يتوجب عقد مجلسها الوطني، لكي تتجدد شرعية مؤسساتها وقيادتها، وحتى تنطلق من أرضية صلبة الى المرحلة التالية».

وتابع: «الإمكانيات الفعلية لعقد المجلس في دورة عادية وبنصاب قانوني، متوفرة بنسبة عالية، وهذا ما يحتاج الى قرار سياسي، وخطوات عملية فورية».

وتضمنت النقطة الأولى من المبادرة، دعوة الرئيس محمود عباس بوصفه رئيس منظمة التحرير، المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد بتاريخ محدد وقريب، ولنفترض بعد ثلاثة أشهر من الوقت الذي يعلن فيه القرار إما باسمه أو باسم اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزي، وأي من الصيغ الثلاثة يفي بالغرض.

وجاء في النقطة الثانية: مع هذا القرار تتشكل لجنة وطنية عليا برئاسة رئيس المجلس الوطني، ومعه هيئة رئاسة المجلس، ومن تراه ضرورياً من أعضاء المجلس ورؤساء اللجان، للعمل على تأمين حضور جميع القوى السياسية الفلسطينية للدورة العادية العتيدة، وفق القواعد المعمول بها تقليدياً في تشكيل المجالس وكيفية مشاركة القوى.

أما النقطة الثالثة فاحتوت: يتولى المجلس بوصفه اعلى سلطة شرعية ومرجعية فلسطينية تشكيل لجنة وطنية تشارك فيها كل الأطياف السياسية والاجتماعية، لمعالجة ملف الانقسام ومغادرة الصيغة القديمة التي ثبت فشلها، صيغة الحوار الثنائي بين فتح وحماس.